أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

دراسة

سباق التمركز الأمني والنفوذ على شواطئ البحر الأحمر

إعداد:
د. خالد موسى دفع الله

تشرين الأول/ أكتوبر 2021
dimensionscenter.net

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد - ©2021
info@dimensionscenter.net

مقدمة

يمتد البحر الأحمر على طول 1200 ميل من قناة السويس شمالاً حتى مضيق باب المندب جنوباً، مشكلاً صلة الوصل بين البحر الأبيض المتوسط وخليج عدن وبحر العرب، أي بين المحيطين الأطلسي والهندي، وبين أوروبا وآسيا، وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج تحديداً. ويبلغ أوسع عرض للبحر الأحمر 190 ميلاً، وأقصى عمق له حوالي3040 متراً، بينما تبلغ مساحته الكلية 174 ألف ميل مربع[1].

ظل البحر الأحمر منذ القدم معبراً دولياً بالغ الأهمية للتجارة والتواصل والأنشطة العسكرية. وقد ورد ذكره في التوراة باسم "بحر النباتات القصبية"، وسماه الرومان واليونانيون "البحر الأريتري" بمعنى البحر الأحمر، وأسماه العرب "بحر اليمن"، وعُرف كذلك ببحر "القلزم" إشارة لميناء قديم يقع عليه شمال مصر. وأنشأ البيزنطيون عندما حكموا مصر نقطة للجمارك في جزيرة تيران التي تقع في الحدود البحرية بين مصر والسعودية، وكان من أهداف حملة نابليون بونابرت على مصر التحكم في الملاحة بالبحر الأحمر[2].

ونشأت على سواحل البحر الأحمر وبالقرب منه حضارات وممالك سادت لفترات طويلة كحضارات "أكسوم" في إثيوبيا وإريتريا الحاليتين، ومملكة سبأ في اليمن وحضارة بنط في الصومال. كما استخدمه المصريون القدماء والنوبيون شمال السودان للتجارة مع الصومال وشرق أفريقيا والهند. وأدى البحر الأحمر دوراً في تاريخ الإسلام، حيث عبره المهاجرون الأوائل إلى الحبشة هرباً من اضطهاد قريش، ووضعوا بذلك البذرة الأولى لانتشار الإسلام خارج الجزيرة العربية، قبل الفتوحات الإسلامية لمصر وشمال أفريقيا لاحقاً.

بافتتاح قناة السويس عام 1896، صار البحر الأحمر أحد معابر التجارة الدولية، وأصبحت القوى الدولية المتنافسة تسعى للسيطرة على أهم معابره الاستراتيجية للتحكم في حركة الملاحة به. وحالياً يقدر حجم التجارة عبر البحر الأحمر بحوالي 13% من مجمل التجارة الدولية، وينقل عبره حوالي 3 ملايين ونصف مليون برميل من النفط يومياً من الخليج إلى الأسواق الدولية[3].

تطلّ على الجانب الشرقي من البحر الأحمر 4 دول هي: اليمن، والسعودية، والأردن، وإسرائيل، و5 دول على الجانب الغربي منه، وهي: الصومال، وجيبوتي، وإريتريا، والسودان، ومصر. تعد مصر صاحبة أطول ساحل على البحر بما في ذلك قناة السويس وخليج العقبة، إذ يبلغ طوله حوالي 1200 ميل، تليها السعودية بحوالي 1100 ميل، ثم إريتريا التي تملك ساحلاً بطول 1000 ميل، إلى جانب عدد من الجزر المهمة يبلغ طول شواطئها مجتمعة حوالي 1100 ميل، بينما تنحصر شواطئ الأردن وإسرائيل على البحر الأحمر علي ميناءَي العقبة وإيلات على خليج العقبة.

---

1. Red Sea, Britannica: https://bit.ly/2XjQPSL

2. أمن منطقة البحر الأحمر، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ، تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 2018: https://bit.ly/3IlQHdh

3. Senior Study Group on Peace and Security in the Red Sea Arena, US Institute of Peace, https://bit.ly/3CkNd1V

أولاً: تاريخ التنافس الدولي على البحر الاحمر

قبل وصول الأوروبيين إلى البحر الأحمر كانت الملاحة والتجارة عبره تتم وفقاً لأعراف دولية سلمية، وكان بمنزلة منطقة تجارة حرة. وفي ظل سيطرة المسلمين على البحر الأحمر، كان مبدأ المعاهدة والأمان المستمّدين من الشريعة الإسلامية يحكمان الملاحة فيه[4].

مع اكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح في 1498 ودورانهم حول شواطئ أفريقيا حتى وصلوا إلى الهند، ابتدروا الحرب الصليبية الثانية، إذ سعَوا لتطويق المسلمين من الجنوب والسيطرة على أرض الحرمين الشريفين بالاستيلاء على ميناء جدة للقضاء على الإسلام في مهده، كما خطط لذلك قائدهم العسكري ونائب الملك في الهند البحّار "ألبوكيرك".

وقام البرتغاليون بأربع محاولات لعبور باب المندب للوصول إلى جدة، كانت الثالثة منها عام 1517، متزامنة مع استيلاء العثمانيين بقيادة السلطان سليم الأول على مصر. ونجح العثمانيون في التصدي للمحاولات البرتغالية للاستيلاء على جدة، بعد أن أصبح الحجاز جزءاً من إمبراطوريتهم عام 1520 وصاروا هم القوة المسيطرة في البحر الأحمر حتى عدن، وأنشؤوا عدة موانئ عليه، مثل سواكن ومصوع، وأعادوا بناء ميناء جدة الإسلامي[5].

حمت السيطرة العثمانية على معظم شواطئ البحر الأحمر المنطقةَ من التدخلات الأوروبية حتى بداية القرن التاسع عشر الميلادي عندما تسلل الضعف إلى الإمبراطورية العثمانية وسيطرت حمّى التنافس على القوى الأوروبية بحثاً عن المستعمرات والنفوذ فيما عرف بـ"التكالب على أفريقيا" (Scramble for Africa).

استخدم الأوربيون وسائل مختلفة لتحقيق أهدافهم، منها الغزو المباشر، وتأليب الحكام المحليين على بعضهم وتقسيم المنطقة إلى كيانات صغيرة حسب مصالحهم، وأحياناً تشجيع عمليات القرصنة وتهديد الملاحة. وأرّخ ذلك لبداية مرحلة جديدة من الصراع الدولي المحموم في سواحل البحر الأحمر، حيث تنافست كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، إلى جانب مصر الخديويّة على إقامة المستعمرات والمحميات في المنطقة[6].

وكما هو معروف فقد سيطرت بريطانيا على عدن وشمال الصومال (حالياً جمهورية أرض الصومال غير المعترف بها دولياً)، فضلاً عن إخضاعها مصر للحماية. بينما استولت فرنسا على جيبوتي. وكانت لإيطاليا مستعمرات في الصومال الجنوبي وإريتريا أقتسمت لاحقاً بين الحلفاء بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية. أما إثيوبيا التي لم تستعمر بشكل مباشر إلا لسنوات قليلة على يد الإيطاليين خلال الحرب العالمية الثانية، فقد جذبت اهتمام القوى الدولية منذ وقت مبكر، مثل بريطانيا وروسيا قبل الثورة البلشفية، والتي سعت

4. Nicholas W. Stephenson Smith, How the Red Sea Became a Trap, Foreign Policy, July 2021,26: https://bit.ly/3hruxVQ

5. أحمد بن صالح الطرافي، لهذا حول العثمانيون البحر الأحمر لبحيرة إسلامية خالصة، مدونات الجزيرة، 2020/5/20: https://bit.ly/2YSxqc3

6. Nicholas W. Stephenson Smith, op. cit.

لتوظيف الرابطة الدينية بين البلدين (الكنيسة الأرثوذكسية) للحصول على تسهيلات عسكرية تتيح لها موضع قدم على شواطئ البحر الأحمر أو بالقرب منه[7].

أدى الاستعمار في سواحل البحر الأحمر إلى تقسيم دول المنطقة، ونشأة كيانات سياسية جديدة لم تكن معروفة من قَبل ضمت في كثير من الأحيان قوميات متنازعة، بينما قُسمت بعض القوميات والقبائل على أكثر من دولة. ومثّل هذا أساساً للعديد من الصراعات التي شهدتها دول ساحل البحر الأحمر داخلياً وبين بعضها البعض.

مع اشتداد التنافس بين القطبَين العالميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، في ظل الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، صارت سواحل البحر الأحمر مسرحاً للصراع الملتهب بين القوتين العظميين. وانقسمت دول المنطقة بين المعسكرين مع تبادل المواقع حسب الأنظمة الحاكمة في تلك البلدان. فمثلاً كانت إثيوبيا حليفاً قوياً للولايات المتحدة على مدى الخمسينيات وحتى عام 1974 عندما أنهى الضباط الشيوعيون بالجيش الإثيوبي الحكم الإمبراطوري، وأقامت واشنطن قاعدة عسكرية كبيرة لها على البحر الأحمر.

بالمقابل كان للاتحاد السوفييتي وجود عسكري في الصومال ومصر ولاحقاً اليمن الجنوبي. وتبادلت إثيوبيا ومصر موقعيهما في خريطة التحالفات الدولية، إذ أصبحت مصر ما بعد عبد الناصر من أهم حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط، بينما أصبحت أديس أبابا عضواً فاعلاً في منظومة حلفاء موسكو بأفريقيا وضمها محور عدن - أديس أبابا - طرابلس. وتخلت موسكو عن الصومال لتلجأ الأخيرة للتحالف مع واشنطن. واحتفظت فرنسا بأكبر قاعدة عسكرية لها بأفريقيا في جيبوتي بعد أن منحتها الاستقلال عام 1977، وظل لبريطانيا وجود عسكري في كينيا بالقرب من سواحل البحر الأحمر.

واحتفظت إسرائيل بعلاقات قوية مع إثيوبيا لم تتأثر بسقوط نظام الإمبراطور هيلاسلاسي، الذي كان يضفي على هذه العلاقات بُعداً دينياً تاريخياً بادعاء النسب إلى النبي سليمان. ومنذ عام 1970 كانت هناك تقارير عن استئجار إسرائيل لجزر أبو الطير وحالب ودهلك التابعة لإثيوبيا وقتها، مما دعا جامعة الدول العربية لتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، كما ظلت إسرائيل تعارض مطالب الإريتريين بالاستقلال، بل وعارضت استقلال جيبوتي عن فرنسا لاعتبارات جيوسياسية تتصل بالبحر الأحمر[8].

7. محمد صالح عمر، اتفاقية التعاون العسكري الروسي الإثيوبي.. ما المصالح التي تحققها لكلا لطرفين؟، تقدير موقف، الجزيرة نت، 2021/7/18، https://bit.ly/3IkLOkY

8. محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، المجلد الثاني، 1996، British West Indies.

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر للفاعلين في المنطقة

من الاستعراض الموجز أعلاه للتاريخ المعاصر للصراع الدولي في إقليم البحر الأحمر، يتضح أن الأهمية الاستراتيجية لهذا البحر تتجاوز كونه أحد أهم الممرات التجارية في العالم، وأن الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية تتداخل مع الأبعاد الحضارية - الثقافية - العقائدية، والمصالح الاقتصادية التجارية للقوى الدولية والإقليمية والدول المتشاطئة. ويمكن تناول ذلك على ثلاثة مستويات: الدولي، والإقليمي، والمحلي.

1. مستويات الأهمية الاستراتيجية

على المستوى الدولي، ومن منظور جيوسياسي، فإن البحر الأحمر هو أهم ممر مائي يقع بكامله في منطقة الشرق الأوسط التي كانت منذ فجر التاريخ ساحة للصراع بين القوى العالمية في سعيها للانفراد بالهيمنة، كما يجسد ذلك تاريخ مصر صاحبة أطول ساحل على البحر الأحمر. الشرق الأوسط هو مهبط الرسالات السماوية ومهد أعرق الحضارات الإنسانية، ويحتضن المقدسات الدينية لأتباع الديانات السماوية كافة. والبحر الأحمر مدخل رئيسي لهذا الإقليم، وهو شريان الحياة له لأنه ممر التجارة والاتصال مع باقي أنحاء العالم.

ولئن كان البحر الحمر أحد ميادين الحرب الصليبية، خاصة محاولات البرتغاليين الاستيلاء على جدة في القرن السادس عشر للوصول إلى مكة والمدينة، كما سبقت الإشارة اليه، فإن وجود إسرائيل وحصولها على منفذ على البحر الأحمر، ومساعيها المستمرة لتعزيز نفوذها في شواطئه -مما سنفصله لاحقاً- تأكيد جديد على أن العامل العقائدي الحضاري يظل أحد عناصر التعاطي الاستراتيجي الغربي مع البحر الأحمر، خاصة في ضوء النفوذ القوي للمسيحية الصهيونية في الولايات المتحدة، أكبر قوة عالمية وقائدة المعسكر الغربي. ومعلوم أن المسيحية الصهيونية ترى أن انتصار إسرائيل وسيادتها في محيطها الإقليمي والدولي شرط لنزول المسيح[9].

هذا العامل يبدو بشكل أقل في المساعي الروسية لتعزيز الحضور في القرن الأفريقي وسواحل البحر الأحمر الغربية والعلاقات الخاصة بين روسيا وإثيوبيا، باعتبار أن الأخيرة تضم أكبر عدد من المسيحيين الأرثوذكسيين بعد روسيا[10].

9. خالد موسى دفع الله، دور التحالف الصهيوني المسيحي في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، trt عربي، 2021/8/26
https://bit.ly/3nu0gK2

10. محمد صالح عمر، مصدر سابق

ومع أن انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية بداية التسعينات من القرن الماضي يعني -فيما يفترض- أن الصراع الأيديولوجي بين الغرب والشرق قد انتهى، إلا أن ظلال هذا الصراع لا تزال ماثلة في منطقة البحر الأحمر. فقد اعتبر تقرير كتبه عدد من كبار الخبراء والدبلوماسيين الأمريكان تحت مظلة معهد السلام الأمريكي عام 2020 عن التحديات التي تواجهها السياسة الأمريكية في إقليم البحر الأحمر، اعتبر أن التنافس الأمريكي الصيني في المنطقة هو على القيم والموارد الاقتصادية أكثر من كونه على القضايا الأمنية[11] .

أما على المستوى الإقليمي، فإن من دوافع سعي الإمارات -وإلى حد ما السعودية- لزيادة نفوذهما في منطقة البحر الأحمر بما ذلك بناء قواعد عسكرية -كما سنعرض ذلك لاحقاً- محاربة "الإسلام السياسي" عن طريق محاصرة الدول التي تعتقد أنها تدعمه مثل قطر وتركيا والسودان قبل 12 نيسان/أبريل 2019، واستخدام التسهيلات العسكرية التي حصلت عليها في تدخلاتها العسكرية في اليمن وليبيا[12] ، كما أن إيران تدعم الحوثيين في اليمن الذين يسيطرون على بعض الموانئ اليمنية لانتمائهم للمذهب الشيعي.

تبرز الاعتبارات الجيوستراتيجية في حرص القوى الكبرى على تعزيز حضورها سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً واستخبارياً في المنطقة، وعدم ترك فراغ لاستغلاله ضدها، وإدراج هذا في استراتيجياتها لأمنها القومي. ويمكن ملاحظة ذلك في حجم البعثات الدبلوماسية للدول الكبرى في المنطقة، والمبعوثين المختصين بدول المنطقة أو بإقليم القرن الأفريقي، والزيارات العديدة من مسؤولي وزارات الدفاع والاستخبارات من الدول المعنية للمنطقة، فضلاً عن الكمّ الهائل من الدراسات حول قضايا المنطقة من مراكزها البحثية والفكرية (Think Tanks).

أما على المستوى المحلي ومن المنظور الجيوستراتيجي للدول الفاعلة في المنطقة، فإن لمنطقة البحر الأحمر أهمية بالغة، فبالنسبة إلى مصر تعني منطقة البحر الأحمر ضمن ما تعني منابع النيل الأزرق في إثيوبيا، الفرع الرئيسي لنهر النيل الذي يزوده بحوالي 75% من مياهه. وما يعنيه النيل لمصر لا يحتاج إلى إيضاح. ويجسد الخلاف المصري الإثيوبي الراهن حول سد النهضة أوضح نموذج في هذا الصدد، فقد هددت مصر أكثر من مرة بالعمل العسكري ضد السد، وسيكون من المفيد لها، إن أرادت تنفيذ تهديدها أن يكون لديها وجود أمني وعسكري في الدول المحيطة بإثيوبيا، خاصة من تعتمد عليها إثيوبيا في وصولها للمنافذ البحرية[13] . أما إثيوبيا نفسها فقد خاضت حرب الثلاثين عاماً في إريتريا كي لا تفقد موانئها على البحر الأحمر، وعندما اضطرت للموافقة على استقلال إريتريا عام 1991، كان هناك اتفاق على أن تستمر في استخدام وإدارة ميناء "عصب" ضمن تفاهمات اقتصادية وأمنية بين البلدين. وأدى الخلاف حول بعض هذه الجوانب وقضايا أخرى إلى نشوب الحرب مرة أخرى بين البلدين بين عامي 1998 و2000 لتفقد إثيوبيا حق استخدام ميناء "عصب" إلى اليوم، رغم المصالحة بينهما في حزيران/يونيو 2018. وحالياً يهدد اتساع القتال بين الحكومة الفيدرالية وقوات إقليم "تيغراي" بقطع الطريق الحيوي بين أديس ابابا وجيبوتي الذي هو بمنزلة شريان الحياة الاقتصادي لإثيوبيا الحبيسة[14] .

---

11. Senior Study Group on Peace and Security in the Red Sea Arena, op. cit.
12. Ibid.
13. أحمد شوشة، لماذا تعزز مصر علاقاتها العسكرية بدول مجاورة لإثيوبيا؟، بي بي سي عربي، 2021/5/30:
https://bbc.in/3hpXPUQ
14. الأمين الصديق، ماذا تعني بلقنة إثيوبيا؟، الرواية الأولى،
https://bit.ly/3A8qRjm

2. التحديات الأمنية في حوض البحر الأحمر

وجود قناة السويس في طرفه الشمالي وباب المندب في طرفه الجنوبي، ويعتبران من أهم معابر التجارة الدولية، إذ تقدر قيمة البضائع التي تعبرهما سنوياً بـ700 مليار دولار تمثل 13% من التجارة الدولية، إلى جانب أن جزءاً كبيراً من نفط الخليج يُصدر من خلالهما، بمعدل 3,5 مليون برميل يومياً[15]، هذا إلى جانب أن البحر الأحمر هو المدخل لخليج عدن وبحر العرب والخليج العربي ومضيق هرمز، وكل هذه ممرات ذات أهمية استراتيجية للتجارة الدولية. وهذا يعني سهولة إيقاف الملاحة في البحر الأحمر وتعطيل جزء مهم من التجارة الدولية إذا تم استهداف أي من المضيقين: قناة السويس أو باب المندب.

- سوابق توقف الملاحة الدولية في البحر الأحمر كما حدث عام 1956 لمدة 6 أشهر بعد العدوان الثلاثي على مصر، وفي الفترة بين 1967 و1975 بسبب حرب الأيام الستة، وإثر عمليات القرصنة في خليج عدن في الفترة بين 2008 و2014، إذ شهدت الفترة بين 2010 و2014 حوالي 350 هجوماً من القراصنة على سفن الشحن التجاري[16]، فضلاً عن تسبب هجمات الحوثيين على ناقلات النفط التابعة لشركة "أرامكو" في قرار السعودية بإيقاف شحن النفط الخام مؤقتاً في تموز/يوليو 2018[17].

- يمثل البحر الأحمر أقصر الطرق البحرية للسفن الحربية من الغرب إلى الشرق، ومثال على ذلك فإن ما بين 35 و45 سفينة حربية أمريكية تعبر البحر الأحمر سنوياً[18]. كما أن فرنسا تستخدم البحر الأحمر لإمداد قواعدها العسكرية في الجزيرتين التابعتين لها جنوب غرب المحيط الهندي بالقرب من جزر القمر: "ريونيون" و"ماريوت". وهذا يتيح للمناوئين لهذه الأطراف فرصة استهداف سفنها الحربية على غرار حادثة تفجير المدمرة الأمريكية "كول" في تشرين الأول/ أكتوبر 2000 بميناء عدن.

- أدت ما سُمّيت بحرب الولايات المتحدة على الإرهاب في أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، والتي كانت منطقة البحر الأحمر إحدى ساحاتها، إلى نشوء وتقوية جماعات متشددة باسم مقاومة التدخل الأمريكي في دولهم، ما نتج عنه المزيد من الاضطراب الأمني في المنطقة.

- تمر أسفل البحر ثلث كابلات الإنترنت البحرية المستخدمة في العالم، ومن شأن استهداف هذه الكابلات حرمان نصف مستخدمي الإنترنت من هذه الخدمة الحيوية التي أصبحت تعتمد عليها معظم التعاملات التجارية والاتصالات، إلى جانب إمكان شن هجمات إلكترونية على أنظمة تشغيل المَوَاعين البحرية أو التحكم في حركتها من بُعد، وذلك بالنظر إلى حالة السيولة الأمنية وافتقاد متطلبات الأمن في بعض سواحل البحر الأحمر[19].

- قرب البحر الأحمر من ميادين صراعات إقليمية ودولية مثل الأزمة اليمنية وأزمة ليبيا، والصراع العربي الإسرائيلي، ونزاع شرق البحر الأبيض المتوسط بين تركيا من جانب واليونان وقبرص ومصر وفرنسا من الجانب الآخر، والأزمة الخليجية وإفرازاتها في منطقة البحر الأحمر، وما عُرف بحرب الموانئ بين الإمارات العربية وقطر من ناحية والإمارات وجيبوتي من ناحية أخرى والإمارات وتركيا من ناحية ثالثة، والاستهداف المتبادل بين إيران وإسرائيل

15. Senior Study Group on Peace and Security in the Red Sea Arena, op. cit.
16. David H. Shin, The Red Sea: A magnet for outside powers vying for its control, the Africa Report, 27 November 2020, https://bit.ly/3k5NEXv
17. Kristian Patrick Alexander, A Changing Balance of Power in the Red Sea, Gulf International Forum, 19 July 2021, https://bit.ly/3tBXm6S
18. David H. Shin, op. cit.
19. Senior Study Group on Peace and Security in the Red Sea Arena, op. cit.

لمصالح بعضهما، ومؤخراً الصراع العسكري في إثيوبيا في أقاليم تيغراي وأمهرا والعفر واحتمالات امتداده إلى إريتريا - ميناء عصب - وجيبوتي.

- أنشطة القرصنة، وتهريب السلاح والمخدرات والبشر عبر البحر الأحمر باستغلال الجزر الصغيرة المتناثرة.

- أنشطة الصيد الجائر للأسماك، وتهديد البيئة البحرية بالتخلص من المخلفات الصناعية الخطرة في البحر الأحمر في السواحل التي تضعف فيها رقابة الدول المتشاطئة.

تنشط اعمال القرصنة البحرية قبالة الشواطئ الصومالية

ثالثاً: سباق التمركز الأمني والعسكري

في ظل الأهمية الاستراتيجية الباقية للبحر الأحمر والضرورات الجيوسياسية للفاعلين الدوليين والإقليميين في المنطقة، والتحديات الأمنية المتجددة التي تطرحها الديناميكيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها، ومع استعداد بعض دول وكيانات السواحل الغربية للبحر الأحمر لمقايضة مميزات مواقعها الجيوستراتيجية بمنافع اقتصادية وسياسية مع من يرغب، صارت المنطقة ساحة للتكالب والسباق على التمركز الأمني والعسكري، خاصة خلال السنوات الست الأخيرة، لأنها أصبحت المنطقة جزءاً لا يتجزأ من الأنظمة الأمنية للشرق الأوسط ومنطقة المحيطَين الهندي والهادي، وحوض البحر الأبيض المتوسط[20].

1. بداية عسكرة شواطئ البحر الأحمر

وكما سبقت الإشارة، فإن سواحل البحر الأحمر عرفت القواعد العسكرية الأجنبية منذ منتصف القرن الماضي، خاصة في الجانب الغربي منه، حيث كان للولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي سابقاً، وفرنسا، وإسرائيل قواعد عسكرية دائمة في بعض دول المنطقة، إلا أن بداية الموجة الراهنة لما يوصف بعسكرة شواطئ البحر الأحمر تعود -فيما يبدو- إلى تطورين:

- التدخل العسكري الأمريكي في الصومال، والذي يعود إلى عملية "استعادة الأمل" عام 1994، والتي فشلت وانسحبت قواتها في 1995، ثم إدراج الولايات المتحدة للصومال وشرق أفريقيا في حربها ضد "الإرهاب" عقب أحداث أيلول/سبتمبر 2001، وقيامها بعمليات عسكرية ضد من تصنفهم بأنهم إرهابيون انطلاقاً من قواعدها العسكرية في المنطقة والتي لا تزال مستمرة بشكل أو آخر. وفي هذا السياق جاء التفكير في إقامة قيادة أفريقية ضمن قيادات الجيش الأمريكي (أفريكوم)، والتي كان القرن الأفريقي أحد المناطق المرشحة لاستضافتها لولا أن جنوب أفريقيا قادت تحركاً في الاتحاد الأفريقي لرفض استضافة مركز هذه القيادة في أي بلد أفريقي[21].
- العملية العسكرية التي بادر بها الاتحاد الأوروبي لمواجهة أنشطة القرصنة في عدن وشواطئ شرق أفريقيا على المحيط الهندي نهاية عام 2008، وهي عملية "أطلانطا"، بمشاركة دول من خارج الاتحاد الأوروبي مثل النرويج، وصربيا، وأوكرانيا، ونيوزيلندا، وانضمام دول أخرى لها بصفة مستقلة وعلى رأسها روسيا، والصين، واليابان، والهند،

20. Senior Study Group on Peace and Security in the Red Sea Arena, op. cit.

21. إبراهيم شابير الدين، الأفريكوم.. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/6/23:
https://bit.ly/3huX7pB

وكوريا الجنوبية وغيرها. ومع أن أنشطة القرصنة قبالة سواحل الصومال قد توقفت تقريباً منذ 2014، إلا أن العملية لا تزال مستمرة، وقد مدد مجلس الاتحاد الأوروبي تفويض العملية في بداية هذا العام حتى نهاية 2022، وأضاف إليها مهام جديدة، تتصل بالمساعدة في إنفاذ حظر السلاح على الصومال ودعم مبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن الصومال والقرن الأفريقي، والتعاون مع مؤسسات الأمن البحري الإقليمية، ومحاربة تهريب السلاح والمخدرات والفحم النباتي، ومراقبة صيد الأسماك قبالة سواحل الصومال[22]. ويلاحظ أن عدداً من الدول التي شاركت في العملية من خارج المنطقة أقامت لها وجوداً عسكرياً دائماً فيها، خاصة في جيبوتي، كما سيرد تفصيله لاحقاً، وبررت ذلك بالحاجة إلى متابعة أنشطة العملية. كما كان للولايات المتحدة عملية عسكرية مشابهة.

سفينة حربية في البحر الأحمر

22. Eunavfor website: eunavfor.eu

2. القواعد العسكرية الحالية

يقدر عدد القواعد العسكرية في القرن الأفريقي (الجانب الغربي الجنوبي للبحر الأحمر) حالياً بـ19 قاعدة، تخص 16 دولة، وتستضيفها أساساً ثلاث دول هي: جيبوتي (أكثر من 9 قواعد)، والصومال (5 قواعد)، وإريتريا (3 قواعد)، إلى جانب قاعدة روسية محتملة في بورتسودان، وقاعدة "برنيس" المصرية داخل الحدود المصرية. وتتلخص تفاصيل ذلك فيما يلي:

أ. الولايات المتحدة

- قاعدة معسكر ليمونيه في جيبوتي، التي افتُتحت في 2002 بهدف محاربة الإرهاب، وتضم حالياً أكثر من 4000 جندي[23]. وهي مركز قيادة عمليات الولايات المتحدة في منطقة القرن الأفريقي، وعمليات الطائرات بدون طيار لكل أفريقيا. ووَفقاً لمعهد "استوكهولم" الدولي لأبحاث السلام، فإن الجيش الأمريكي يحتفظ في القاعدة بطائرات F15 وF16 المقاتلة، ودبابات منذ عام 2011 على خلفية أحداث اليمن وجنوب السودان[24]. وتستضيف القاعدة الأمريكية قوات بريطانية خاصة.
- قاعدة أمريكية في الصومال تضم بين 600 و800 جندي لمحاربة تنظيم الشباب الصومالي[25].
- وفقاً لتقرير معهد "استوكهولم"، فإن الولايات المتحدة كانت تستخدم بعض المواقع في إثيوبيا لإطلاق الطائرات بدون طيار حتى 2015.
- إلى جانب ذلك، للولايات المتحدة قوات بحرية في خليج عدن لمكافحة القرصنة والإرهاب، هذا غير قاعدة عسكرية لها في سيشل في المحيط الهندي، وقوات عسكرية في كينيا لتدريب قواتها على مكافحة الإرهاب والقرصنة.

ب. فرنسا

لفرنسا ثلاث قواعد عسكرية في جيبوتي بينها قاعدة بحرية، ومطاران عسكريان. كما تستضيف قوات عسكرية من ألمانيا وإسبانيا. والقاعدة البحرية الفرنسية في جيبوتي هي مركز لدعم الغواصات النووية الهجومية التي ترسلها فرنسا للمحيط الهندي، بينما تتمركز مروحيات عسكرية وقوات خاصة في قاعدتها البرية، تعتمد عليها فرنسا لدعم أي عملية عسكرية لها في القرن الأفريقي والشرق الأوسط[26].

ج. الصين

شاركت الصين بشكل مستقل في عملية الاتحاد الأوروبي لمحاربة القرصنة في خليج عدن "أطلانطا"، ومن ثَمّ أقامت قاعدة عسكرية لها في جيبوتي منذ عام 2017 هي الأولى لها وتضم حوالي 2000 جندي[27]. وتعتبر الصين أن جيبوتي يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في مبادرتها "طريق الحرير".

22. Eunavfor website: eunavfor.eu
23. David H. Shin, op. cit.
24. سبوتنيك، 29/10/2019، 16 دولة تمتلك قواعد عسكرية في القرن الأفريقي: https://bit.ly/3hy1YpU
25. David H. Shin, op. loc.
26. سبوتنيك، المصدر السابق.
27. Ibid.

د. إسرائيل

منذ سبعينات القرن الماضي كانت هناك تقارير تشير إلى أن إسرائيل تستأجر عدداً من الجزر الاستراتيجية في البحر الأحمر التي كانت تتبع لإثيوبيا قبل استقلال إريتريا، وهي: جزر أبو الطير وحالب ودهلك[28]. وذكرت تقارير في 2018 أن جزر أرخبيل دهلك الإريترية تخضع للسيطرة الإسرائيلية منذ أكثر من عقدين، وأن طائراتها التي استخدمتها في الهجوم على مجمع اليرموك للصناعات الدفاعية بالخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر 2012 انطلقت من هذه القواعد، إلى جانب قاعدة بحرية أخرى لها في إريتريا تُعد ثاني أكبر قواعد إسرائيل البحرية خارج حدودها[29].

ونقلت وكالة "سبوتنيك" الروسية أن تقارير عام 2012 تحدثت عن وجود عسكري واستخباري إسرائيلي كبير في إريتريا خاصة في مدينة مصوع للتجسس على الوجود الإيراني بالمنطقة.

ه. إيطاليا

لها قاعدة عسكرية في جيبوتي منذ 2013 لدعم الأسطول الإيطالي في المنطقة، والمشاركة في مكافحة القرصنة، واستخدام الطائرات بدون طيار.

و. اليابان

شاركت اليابان في عمليات مكافحة القرصنة منذ عام 2009، وكانت سفنها وطائراتها الحربية تدار من القاعدة الأمريكية في جيبوتي. وفي عام 2011 أقامت قاعدة عسكرية خاصة بها هناك، هي الأولى لها منذ الحرب العالمية الثانية، وقد اتفقت مع الهند على أن تستخدم الأخيرة هذه القاعدة في جهودهما المشتركة لمواجهة النفوذ الصيني في المنطقة[30].

ز. روسيا

سعت روسيا لإقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي، لكنها لم تحصل على موافقتها، ووقّعت اتفاقاً مع السودان في 2019 لإقامة محطة إمدادات لوجستية بحرية لمدة 25 عاماً، كما تتفاوض مع إريتريا لإقامة قاعدة في أراضيها. وهناك تقارير عن موافقة الصين على استخدام روسيا لقاعدتها العسكرية في جيبوتي[31].

ك. تركيا

لها قاعدة عسكرية في مقديشو، تضم حوالي 200 فرد لتدريب الجيش الصومالي الوطني. ووقّعت في عام 2017 اتفاقاً مع السودان لإعادة تأهيل جزيرة سواكن التاريخية لأغراض الحفاظ على آثارها وتشجيع السياحة، لكن كانت هناك تكهّنات بأن الاتفاق ربما كان غطاءً لتعاون عسكري بين البلدين. وبعد سقوط حكومة الرئيس عمر البشير في نيسان/أبريل 2019 توقف العمل بالاتفاق. وخلال زيارة رئيس مجلس السيادة السوداني لأنقرة في آب/أغسطس 2021 على رأس وفد حكومي كبير ضم وزير الدفاع، ذُكر أن البلدين جدّدا الالتزام باتفاقياتهما السابقة.

---

28. محمد أبو القاسم حاج حمد، مصدر سابق.
29. https://bit.ly/3tIJilP أسامة الصياد، كيف جمعت إريتريا إيران وإسرائيل على أراضيها؟، ميدان الجزيرة نت، 2018/3/20.
30. David H. Shin, op. cit.
31. Ibid.

ل. الإمارات

أقامت قاعدة عسكرية بحرية في عصب بإريتريا بها مطار عسكري، وكانت تستخدمها في عمليات التحالف العربي في اليمن، وكانت هناك تقارير عن أنها تستخدم القاعدة ذاتها لتزويد حلفائها في ليبيا بالسلاح والمقاتلين. كما ذكرت جبهة تحرير تيغراي التي تقاتل الحكومة الإثيوبية أن طائرات بدون طيار استُخدمت في الهجوم على الإقليم انطلاقاً من قاعدة الإمارات بعصب. ومؤخراً كانت هناك تقارير إعلامية عن أن الإمارات بدأت تفكيك قاعدتها في عصب. وكان للإمارات اتفاق مع ما يسمى بجمهورية أرض الصومال لإقامة قاعدة عسكرية في مدينة بربرا، لكنه أُلغي في بداية 2020[32].

م. السعودية

كانت تستخدم القاعدة الإماراتية في عصب في إطار العمليات المشتركة لهما في اليمن. وحصلت على موافقة جيبوتي لإقامة قاعدة عسكرية عام 2016. وبحسب موقع الجمعية الأفريقية للأبحاث فإن السعودية أوشكت على استكمال قاعدتها العسكرية بنهاية 2019[33].

ن. إيران

أقامت قاعدة عسكرية بحرية في ميناء عصب الإريتري في 2008 مقابل مساعدات اقتصادية للحكومة الإريترية[34]. كما عرضت على السودان في 2014 نصب منظومة صواريخ في بورتسودان بعد تكرار إسرائيل اعتداءاتها على السودان من قواعدها في أرخبيل دهلك، لكن الحكومة السودانية لم توافق على ذلك[35]. في عام 2015 وافقت إريتريا على دعم التحالف العربي في اليمن ضد الحوثيين بقيادة السعودية، وأدى ذلك إلى إغلاق القاعدة الإيرانية[36].

القاعدة العسكرية في جيبوتي

32. David H. Shin, op. cit.
33 سبوتنيك، المصدر السابق
34 الصياد، المصدر السابق
35 السودان: خطة المنصات الصاروخية لم تستهدف السعودية، بي بي سي عربي، 2014/5/31: https://bbc.in/3Ai5Mmz
36 سبوتنيك، المصدر السابق

الخريطة رقم (1) توضح مواقع القواعد العسكرية على ساحل البحر الأحمر[37]

37. Andreu Sola-Martin, Ports, military bases and treaties: Who's who in the Red Sea, The Africa Report, 13 November 2020, https://bit.ly/3kecB3a

3. المشاريع الإقليمية لأمن البحر الأحمر

أ. الجهود العربية

ظل أمن البحر الأحمر أحد انشغالات العمل الجماعي العربي لعقود طويلة. وتشير دراسة لمركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية (2018) إلى أن السعودية تبنت في عام 1956 "ميثاق جدة للأمن المشترك للبحر الأحمر"، لكنها لا تورد تفاصيل حول ذلك لا من حيث ما تضمنه الميثاق ولا من حيث الدول التي وقعت عليه، وهل نتج عنه أي عمل جماعي لتحقيق أهدافه.

مؤتمر جدة

وقد تكون البداية الحقيقية للعمل العربي الجماعي في هذا الصدد سبعينيات القرن الماضي، في ظل نتائج حرب 1967 على الملاحة بالبحر الأحمر بسبب إغلاق قناة السويس حتى 1975 وكذلك للرغبة في إبقاء البحر الأحمر "بحيرة عربية". ويتحدث حاج حمد[38] عن جهود جامعة الدول العربية في الفترة بين أيلول/سبتمبر 1970 والشهر نفسه من عام 1973، بمبادرة من اليمن الشمالي وقتها لإقرار "تدابير الأمن العربي الجماعي للبحر الأحمر" بعد ثبوت الوجود الإسرائيلي في أرخبيل جزر دهلك التي كانت تتبع لإثيوبيا.

وتذكر دراسة مركز الملك فيصل أن مؤتمراً عُقد في جدة عام 1972 للدول المحافظة على أمن البحر الأحمر. وكانت هناك دعوة لاجتماع للدول العربية المطلة على البحر الأحمر في أيلول/سبتمبر 1973 قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر من نفس العام، والتي تم خلالها إغلاق مضيق باب المندب بتنسيق مصري يمني، وأعيد فتح المضيق بعد وقف إطلاق النار، إلا أن جزيرة بريم التي تتوسطه أبقيت تحت القيادة المصرية.

قمة سعودية – مصرية - سودانية

طلب اليمن الشمالي في كانون الثاني /يناير 1976 تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك فيما يخص أمن البحر الأحمر ووضع خطة لحمايته. وعُقد خلال العام نفسه اجتماع في جدة بين الملك خالد ورئيسي مصر والسودان حول الموضوع، وآخر في الخرطوم بين رؤساء السودان ومصر وسورية لبحث أمن البحر الأحمر وتحويله لبحيرة عربية[39] .

زيارة الملك خالد الى السودان عام 1976

38 محمد أبو القاسم حاج حمد، المصدر السابق، ص660-ص661

39 المصدر السابق

قمة تعز وإقرار خطة لقوة عربية

شهد عام 1977 تحركات عربية مكثفة للتوصل لتدابير جماعية لأمن البحر الأحمر وإشراك كل الدول المطلة عليه بما في ذلك إثيوبيا. وجاءت هذه التحركات رداً على دعوة الزعيم الكوبي كاسترو خلال زيارة له للمنطقة لإقامة حلف بين الدول الموالية للاتحاد السوفيتي ومعظمها تطل على البحر الأحمر: اليمن الجنوبي، والصومال، وإثيوبيا إلى جانب ليبيا.

وعُقدت قمة تعز في آذار/مارس 1977 للدول العربية المتشاطئة، وبينها الصومال، وقُدّمت الدعوة لإثيوبيا، إلا أنها لم تستجب لها. ودعا اجتماع مجلس الجامعة العربية في أيلول/سبتمبر 1977 إلى إنشاء قوة أمن عربي للبحر الأحمر، لكن الخطة لم ترَ النور. كما دعت الجامعة لموقف عربي موحد ضد "التحدي الإثيوبي الصهيوني"، وطالبت الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بالسعي لتسوية منازعات القرن الأفريقي بما يضمن إبعاده عن التدخلات الأجنبية، وأدرجت مسألتَي إريتريا وإقليم أوغادين في أجَندتها [40].

لم تسفر هذه التحركات عن نتائج ملموسة خاصة في ظل انقسام الدول العربية وقتها بين المعسكرين الشرقي والغربي، حتى وضعت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في أيلو /سبتمبر 1978 نهاية لها.

على صعيد حماية بيئة البحر الأحمر، أطلقت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) في 1974 البرنامج الإقليمي لبيئة البحر الأحمر وخليج عدن، والذي نتجت عنه الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على البيئة في البحر الأحمر وخليج عدن في عام 1982 [41].

مجلس دول البحر الأحمر وخليج عدن

40 محمد أبو القاسم حاج حمد، المصدر السابق
41 Andreu Sola-Martin, op. cit.

ب. الجهود الأفريقية ومتعددة الأطراف

ميثاق جيبوتي

بدأت المبادرات الحالية للتعاون الأمني بين دول ساحل البحر الأحمر على المستوى الأفريقي في 2009 بما عُرف بـ"ميثاق جيبوتي لمحاربة القرصنة والنهب المسلح للسفن في الشواطئ الغربية للبحر الأحمر وخليج عدن" [42].

آلية التطبيق رفيعة المستوى

وفي ضوء التنافس الذي احتدم بين دول الخليج خاصة على الموانئ والقواعد العسكرية في القرن الأفريقي خلال السنوات الست الأخيرة، أبدى الاتحاد الأفريقي مزيداً من الاهتمام بالموضوع.

ففي 2018 أطلق الاتحاد الأفريقي "آلية التطبيق رفيعة المستوى للسودان وجنوب السودان والقرن الأفريقي" التابعة له، ويرأسها تابو إيمبيكي الرئيس الأسبق لجنوب أفريقيا، لإجراء اتصالات مع المنظمات الإقليمية على جانبَي البحر الأحمر. وكان الدافع لذلك فيما يبدو هو مساعدة دول القرن الأفريقي على التعامل بشيء من الندّية مع دول الخليج [43]، وأجرت الآلية سلسلة من المشاورات مع دول الخليج المعنية ودول القرن الأفريقي، إلا أن اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن الأفريقي مع الآلية حول القرن الأفريقي والبحر الأحمر الذي كان مقرراً عقده في شباط/فبراير 2020 أُجّل إلى أجل غير مسمى.

فريق عمل "إيغاد"

كما قررت الهيئة الحكومية للتنمية "إيغاد" –التي تضم كل دول القرن الأفريقي لكن إريتريا جمدت عضويتها فيها- في 2019 إنشاء فريق عمل حول للبحر الأحمر وخليج عدن كلف بوضع خطة عمل إقليمية بالتشاور مع الدول الأعضاء، إلا أن غياب إريتريا مثّل تحدياً رئيسياً لعمل الفريق [44]. كما أن مصر عارضت أن يكون "لإيغاد" دور في مسألة البحر الأحمر باعتبار أن المنظمة خاضعة للنفوذ الإثيوبي، حيث ظلت إثيوبيا ترأس المنظمة لسنوات طويلة حتى 2019 عندما انتقلت الرئاسة للسودان [45].

رؤساء أركان دول "إيغاد"

42 Ibid.
43 Senior Study Group on Peace and Security in the Red Sea Arena, op. cit.
44 Andreu Sola-Martin, Ports, military bases and treaties: Who's who in the Red Sea, The Africa Report, 13 November 2020, https://bit.ly/3kecB3a
45 Senior Study Group on Peace and Security in the Red Sea Arena, op. cit.
46 Ibid.

مقترح غربي لإنشاء منتدى حول أمن البحر الأحمر

وفي ظل تصاعد الاهتمام الدولي بالبحر الأحمر، على خلفية أنشطة القرصنة في خليج عدن، والأنشطة التي توصف بالإرهاب وأزمتَي الصومال واليمن، تبنّى مجلس الاتحاد الأوروبي مقترحاً كان يناقشه دبلوماسيون غربيون لإقامة منتدىً دولي منظم ويسعُ للجميع حول أمن البحر الأحمر[46] . وعليه تبنّى الاتحاد الأوروبي وألمانيا بصفتها عضواً في مجلس الأمن الدولي الدعوةَ في أيلول/سبتمبر 2018 إلى اجتماع حول أمن البحر الأحمر في نيويورك، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن الاجتماع لم يتم بسبب الخلاف حول من يشارك فيه، خاصة بالنسبة إلى مشاركة الدول الغربية.

مجلس الرياض

وبالتوازي مع ذلك، وعلى مدى الفترة من 2017 إلى 2019 كانت هناك مباحثات بين السعودية ومصر حول مقترح لإقامة مجلس للدول المتشاطئة. وكان لمصر تحفظات على المقترح، من منطلق عدم حماسها للتخلي للسعودية عن دورها القيادي في المنطقة، وكذلك خشية من مشاركة إثيوبيا في التجمع الجديد[47] . وربما كذلك لتخوفها من السماح لإسرائيل بالمشاركة، في ظل ما بدا من توجه للتطبيع بين دول الخليج وإسرائيل. وعلى الرغم من العلاقات الدبلوماسية القائمة بين مصر وإسرائيل، فإن القاهرة لا تزال تعتبر الأخيرة خصماً استراتيجياً لها، ولا ترحب بتطبيع العلاقات معها إلا عن طريقها هي.

وفيما يبدو، فإن الرياض قدمت تنازلاً للقاهرة بعدم دعوة أديس أبابا للمشاركة في اجتماعات تأسيس ما عُرف لاحقاً بمجلس الدول العربية الأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، أو مجلس الرياض، الذي أُعلن في الرياض في كانون الثاني/يناير 2020، بمشاركة الدول المطلة على البحر الأحمر، عدا إسرائيل، وعددها 8 دول بما فيها أريتريا التي كانت لا تبدي حماسةً لمثل هذه التجمعات[48] . ويتضمن هيكلُ المجلس هيئةً عليا ومجلساً وزارياً، وسكرتارية، ونصّ ميثاقُه على أن القرارات تُتخذ بالتوافق.

ويُعد التجمع الجديد الأكبر من نوعه، إذ لأول مرة تجتمع الدول المتشاطئة في كيان واحد، باستثناء إسرائيل التي لا تزال لديها مشكلة مقبولية في المنطقة. ومع ذلك فإن ظلال الخلافات الخليجية والشرق الأوسطية تظل حاضرة في ظروف تأسيس المجلس. ونقلت دراسة معهد السلام الأميركي (2020) [49] عن مراقبين سعوديين قولهم إن المجلس سيكون بمنزلة وسيلة لبناء تحالف إقليمي لمواجهة النفوذ التركي والإيراني في البحر الأحمر. كما أن مسارعة دولة الإمارات للترحيب بإنشاء المجلس قد يعني أن هناك تفاهماً أو تنسيقاً لمشاركتها بصفة مراقب في المجلس. وإذا صح ذلك، فلا بدّ من إتاحة الفرصة لإثيوبيا مثلاً لأنها تعتمد على موانئ البحر الأحمر في كل وارداتها وصادراتها، إلى جانب الحاجة إلى تنظيم العلاقة مع القوى المعنية بالبحر الأحمر من خارج الإقليم[50].

47 Zack Vetrin, Red Sea rivalries: The Gulf, the Horn of Africa & the new geopolitics of the Red Sea, Brookings, January 2019, https://brook.gs/3tJKyeW

48 صالح الزيد، إطلاق مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، الشرق الأوسط، 2020/1/7: https://bit.ly/3C9NQLi

صاحبت بداية جهود السعودية لإنشاء المجلس الأخير سلسلة من التدريبات والمناورات العسكرية التي نظمتها مع حلفائها من المنطقة وخارجها، وكان موضوعها أمن البحر الأحمر، مثل مناورات "الموج الأحمر" في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2019 بمشاركة 6 دول من إقليم البحر الأحمر. ثم مناورات "مرجان 16" في كانون الثاني/يناير 2020، إضافة إلى مناورات شاركت فيها أطراف من خارج المنطقة شملت الولايات المتحدة والصين إلى جانب دولة الإمارات العربية[51].

مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن

49 Senior Study Group on Peace and Security in the Red Sea Arena, op. cit.
50 Zack Vetrin, op. cit.
51 Senior Study Group on Peace and Security in the Red Sea Arena, op. cit.

رابعاً: اتجاهات المستقبل

تستمر حالة السيولة الأمنية والسياسية في أجزاء كبيرة من منطقة البحر الأحمر. فالأزمة اليمنية لا تزال بعيدة عن التسوية، وبرزت فيها تعقيدات جديدة جراء الأجَندة المتناقضة للأطراف التي يمكن أن تساهم في الوصول لحل سلمي للأزمة. وتظل الأوضاع في الصومال هشّة، حيث ما زال هدف استتباب الأمن في كل أنحاء البلاد وعودة مؤسسات الدولة عصيّاً على التحقق، دعك من إعادة توحيد الصومال. وكل ذلك يجعل القُطر عرضة للتدخلات الأجنبية بكل أشكالها. وتقترب إثيوبيا من سيناريوهات حرب القوميات التي يمكن أن تمتد إلى جيبوتي وإريتريا.

ويتفاقم الخلاف حول سد النهضة بين مصر والسودان، من ناحية، وإثيوبيا من الناحية الأخرى، مما يعمق من حالة فقدان الثقة بين هذه الدول ويضعف من إمكان مساهمتها في تحقيق الاستقرار والتوافق في منطقة البحر الأحمر. هذا فضلاً عن أن السودان يمر بفترة انتقال صعبة وتتنازعه توجهات مختلفة داخلياً وخارجياً. بينما تتعمق الأزمة السياسية والاقتصادية في إريتريا، نتيجة للعزلة الدولية والكبت الداخلي. وحتى بالنسبة إلى جيبوتي التي هي أكثر استقراراً نسبياً، إلا أنها تظل أسيرة لمعادلات خارجية ليس في مقدورها أن تغير فيها كثيراً، خاصة في ظل الوجود العسكري الأجنبي الكثيف بها، وتماسّها مع مناطق ملتهبة في الصومال واليمن وإثيوبيا.

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من بوادر التهدئة بين أطراف الأزمة الخليجية، بين محور القاهرة - الرياض- أبو ظبي، ومحور أنقرة - الدوحة، فإن التناقضات بين هذه الأطراف لا تزال حاضرة، سواءٌ على مستوى منطقة البحر الأحمر أو قضايا أخرى مثل ليبيا، وشرق المتوسط، والإسلام السياسي. كما أن أجَندة القوى الدولية المهتمة بالبحر الأحمر تبقى كما ظلت عليه للسنوات الماضية.

لكل ذلك، يُتوقع أن يستمر التنافس على مواقع النفوذ والتأثير في منطقة البحر الأحمر، خاصة سواحله الغربية، إذ توجد دول ضعيفة تقايض ما يُعينها على تثبيت أنظمتها بما حَبَتْها الجغرافيا السياسية من موقع استراتيجي. ما يعني أنه لا يُستبعد رؤية مزيد من القواعد العسكرية، واتساع الأنشطة الاستخبارية لا سيما ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة في هذ المضمار.

وتحديداً يُتوقع أن تنشط روسيا والصين في هذا الصدد، نظراً لعلاقاتهما المتنامية مع دول المنطقة. وبالنسبة إلى روسيا من الواضح أنها ستعزز تعاونها العسكري مع إثيوبيا، وبدرجة أقل مع السودان، وتبدو مهتمة ومهيّأة للعب دور في أزمة سد النهضة، مما سيقربها أكثر من الدول الثلاث الأطراف في الأزمة. وستحافظ تركيا فيما يبدو على حضورها السياسي في المنطقة والذي ربما يتبعه حضور عسكري وأمني في ظل حرصها على إعادة الدفء لعلاقاتها مع السودان، وعلاقاتها المتطورة مع إثيوبيا، ودورها المتنامي في الصومال.

أما بالنسبة إلى مشاريع التعاون الإقليمي لدول البحر الأحمر التي يبدو أن مجلس الرياض هو أهمها حالياً، فتحتاج إلى كثير من الجهد لإكسابها المصداقية والجدو، وذلك بالنأي بها عن سياسة المحاور والأجَندة الضيقة، والسعي الحقيقي لأن تكون أداة للتعاون الإقليمي دون عزل أي طرف معني.

خُلاصة

تبدو منطقة البحر الأحمر على مفترق طرق، فإما أن تتجه نحو تعاون إقليمي يسعى لمعالجة بؤر التوتر بمقاربة شاملة وواقعية، تقوم بالإقرار بالمصالح المشروعة لكل طرف، وتقديم التنازلات اللازمة من الجميع، أو الإصرار على ذات النهج السائد حالياً والمضي قدماً في عسكرة البحر الأحمر، مما سيعقّد الأوضاع، ويصب مزيداً من الزيت على نار الصراعات السياسية والعرقية المستعرة في كثير من أنحاء الإقليم وخلق مزيد منها.

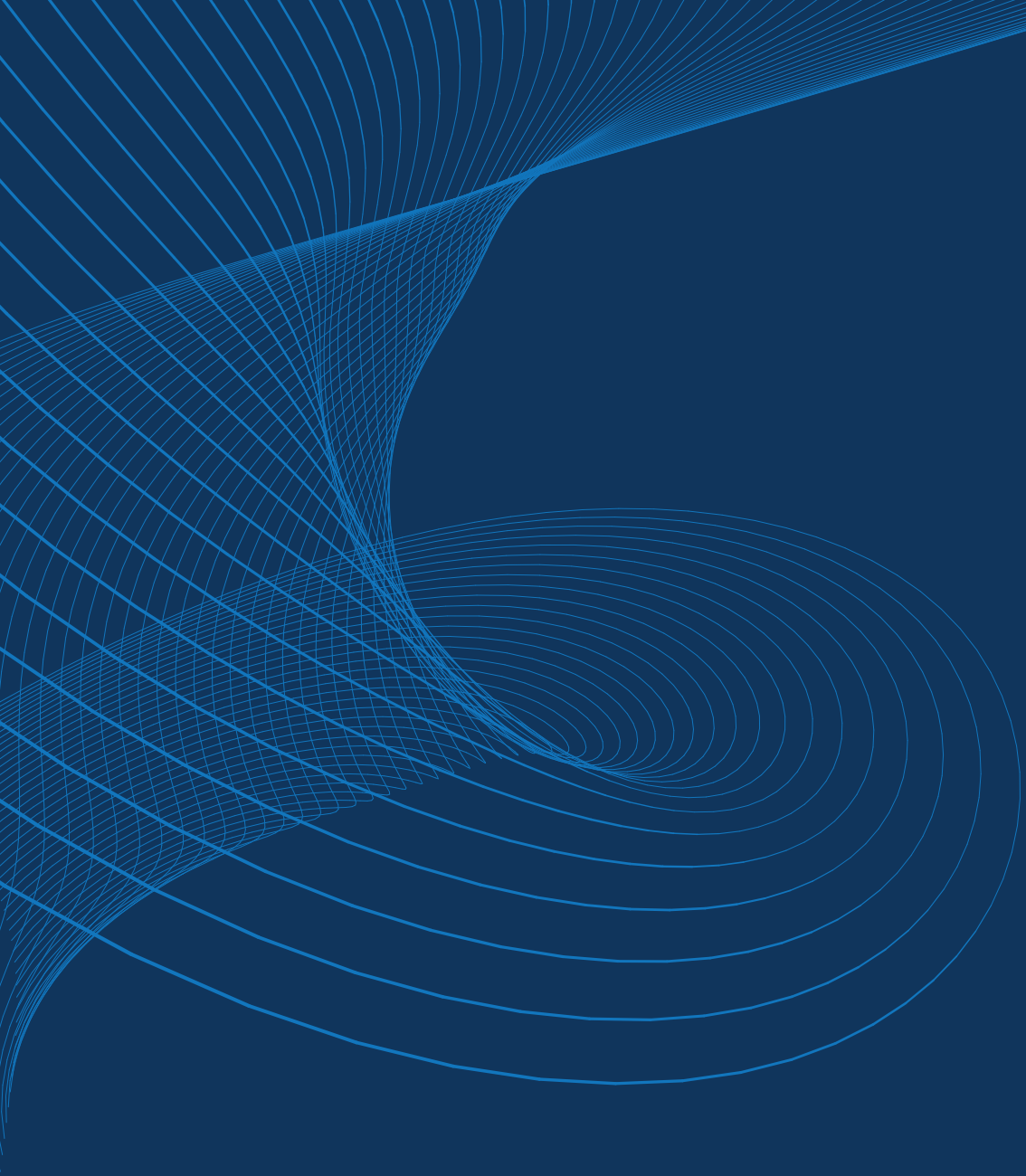

Dimensions
for Strategic Studies

www.dimensionscenter.net